خبراء الأمم المتحدة يفضحون عبودية السعودية

ويأتي هذا البيان الصادر في 29 أبريل 2026 ليضع السلطات في مواجهة مباشرة مع التناقض بين خطابها حول "الاستثمار والثقافة" وبين الواقع المأساوي الذي يعيشه نحو 16 مليون عامل وافد، خاصة مع تسارع التحضيرات لاستضافة كأس العالم 2034 التي تعتمد بشكل كامل على سواعد هؤلاء المستضعفين.

وقد أكد المقررون الأمميون، وعلى رأسهم توموياأوبوكاتا وجهاد ماضي وشيفون مولالي، أن نظام الكفالة لا يزال قائما في الممارسة الفعلية والقانونية رغم مرور خمس سنوات على إطلاق ما يسمى بمبادرة إصلاح سوق العمل عام 2021، حيث لا تزال التقارير توثق حالات استغلال واسعة النطاق تشمل سرقة الأجور، ومصادرة الوثائق الشخصية، وفرض رسوم توظيف باهظة.

كما شدد البيان على أن القيود المفروضة على حرية التنقل، ومنع العمال من مغادرة البلاد أو تغيير وظائفهم دون موافقة أصحاب العمل، تعزز بيئة القمع التي أدت إلى وقوع وفيات في ظروف غامضة دون أي مساءلة حقيقية أو آليات تحقيق شفافة.

وتتجلى وحشية هذا النظام بشكل أكبر في قطاع العاملات المنزليات اللواتي يواجهن مخاطر مضاعفة من العمل القسري والاتجار بالبشر، فضلا عن تعرضهن للعنف الجسدي والجنسي في ظل استثنائهن من الحمايات الأساسية.

ويشير الخبراء إلى أن الثغرات القانونية المتعمدة تسمح لأصحاب العمل باستخدام الاتهامات الجنائية الكيدية للضغط على العمال، مما يجعل الوصول إلى العدالة أمرا مستحيلا في ظل خوف العمال من الانتقام الرسمي وغياب الدعم القانوني.